

# ٤٠٪ من سكان المنطقة العربية محرومون من الطاقة

عجزت المنطقة العربية التي تنتج ما يزيد على ٢٨٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط.. إضافة إلى ما تمتلكه من مصادر الطاقة المختلفة سواء التقليدية أو المصادر المتجددة إلا أنها عجزت عن توفير الطاقة لأكثر من ٤٠٪ من سكان الدول العربية.

وربما يكون باقي أجزاء العالم على حق في النظر إلى المنطقة العربية بعين الحسد لتوافر معظم أو كل مصادر توليد الطاقة بالمنطقة العربية من زيت البترول واحتياطيات الغاز والشمس الساطعة معظم أيام السنة وامكانيات توليد الطاقة الكهرومائية وتوافر مزارع الرياح لإنتاج الطاقة كما في الزعفران في مصر وتوافر الآف الأطنان من المخلفات الزراعية والحيوانية التي تستخدم في إنتاج البيوجاز.. كل تلك المصادر الطبيعية فشلت في توفير الطاقة اللازمة لسكان المنطقة في حين يعتمد كثير من أجزاء العالم على توفير احتياجاته من الطاقة التي تأتي اليهم من المنطقة العربية.

وكشفت دراسة اقتصادية بعنوان الطاقة بالمنطقة العربية.. الفرص والتحديات المقرر تقديمها إلى القمة العربية الاقتصادية التنموية الاجتماعية الأولى المزمع عقدها في يناير المقبل بالكويت عن تخلف التكنولوجيا المستخدمة في توليد الطاقة بالمنطقة العربية وحاجة المنطقة للحد من عمليات الهدر وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام الطاقة وزيادة طاقة التكرير للنفط التي لا تتجاوز ٨.٥٪ في حين أن إنتاج المنطقة العربية من النفط ٢٨.٢٪ من حجم الإنتاج العالمي.

ويؤكّد أن الطاقة الكهرومائية تفي باحتياجات نحو ٩٩٪ من شعب مصر مشيراً إلى أن مصر لديها القدرة على إنتاج ٣٠٪ من الطاقة التي تحتاج إليها من مصادر الطاقة المتجددة و ٢٠٪ منها من مصادر توليد طاقة الرياح.

ويقول إنه بحلول عام ٢٠٢٠ من المتوقع بأن يكون لدى مصر مصادر طاقة متعددة أكثر بحوالي ٢٠٪ من إجمالي المصادر الموجودة حالياً موضحاً أن ٨٪ منها ستكون طاقة مائية و ١٢٪ تأتي من مصادر أخرى متعددة.

ويشير إلى أنه سيتم عقد ورش عمل بمساعدة البنك الدولي لوضع خطة لدمج توليد الطاقة من الرياح وإنتاجها وتوزيعها، موضحاً أنه ذات أهمية الطاقة الشمسية بالنسبة لمصر حيث أنشئت أول محطة لتوليد الطاقة الشمسية ويجري حالياً التخطيط لعديد من برامج الطاقة الشمسية التجريبية.

ويؤكّد أن أسعار البترول المدعّم خلقت المزيد من العجز في الميزانية موضحاً أن الاتجاه إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة سيوفر الكثير من الأموال إلى المدى الطويل مقارنة بالاعتماد على البترول مما سيشجع المستثمرين على تمويل مشروعات الطاقة المتجددة.

ويوضح يونس أن المشروع الجديد لقانون الكهرباء سيغير على البرلمان في الدورة الحالية ويتضمن التعاون بين القطاعين العام والخاص.

يقول الدكتور مهندس نادر رياض رئيس الاتحاد العربي لصماية حقوق الملكية الفكرية ورئيس مجلس الأعمال المصري الألماني أنه على الرغم من أن الطاقة الشمسية المتاحة في مصر تتميز بالضمانة المفرطة بالمقارنة بمعظم الدول الأوروبية إلا أن ما يستفاد به من هذه الطاقة في الوقت الحاضر لا يشكل سوى نسبة متواضعة للغاية من المتاح منها ويتضح ذلك من البيانات المعلنة من وزارة الكهرباء والتي تبين أن الطاقة المولدة من المصادر التقليدية (البترول - الغاز الطبيعي - الفحم) تمثل ٨٤,١٪ من الناتج العام بينما ١٥,٥٪ من هذا الناتج (الكهرباء) يعتمد على المصادر المائية، في حين أن نسبة إسهام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة ومعظمها من الرياح وتتراوح بين ٠,٢ و ٠,٤٪ وهي قيمة لم يطرأ عليها أي تحسين مؤثر في عام ٢٠٠٥.

ويوضح أن بيانات نفس المصدر لخطة توليد الكهرباء حتى عام ٢٠٢٢ توضح أن طاقة الرياح لن تتعدى حاجز ١٢٢٢ ميجاوات من إجمالي إنتاج قدرة يصل إلى ١٢٢٠٠ ميجاوات بما يعني تراجع هذا الإسهام إلى نسبة ١,٢٪.



توليد الطاقة الكهربائية من الرياح



عبد الله حلمي، د. منى البرادعي، د. نادر رياض، حسن يونس

تعمل بالوقود النووي في موقع المحطة النووية بالضبعة الذي تصل مساحته إلى ٤٥ كيلو متر مربع على ساحل البحر المتوسط. وتؤكد تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن ١١ دولة تعمل حالياً على بناء ٢٧ محطة نووية لإنتاج حوالي ٢١ ألف ميجاوات من الكهرباء منها ٨ محطات في الهند ومحطات في روسيا و٢ محطات في الصين ومحطات في بلغاريا ومحطة في اليابان محطة في إيران. وتقع باقي المحطات في أوروبا والولايات المتحدة وتتميز بارتفاع قدرتها فمثلاً نحو ٧٪ من الطاقة الكهربائية المولدة بفرنسا ناتج عن محطات نووية.

**المزايا النسبية لمصر**  
الموقع الجغرافي المتميز لمصر، بالإضافة إلى صغر مساحتها (١٠٠٠ ساعة في السنة) وارتفاع نسبي في قيمة الطاقة الضوئية الواصلة إليها (ثلاث أضعاف المعيار الأوربي خلال العام) وتوافر العماملون الرئيسيين لإنتاج السليكون النقي بمصر، وهما موارد كبيرة من الكوارتز عالي الجودة ولقيل الشوائب وفائض الطاقات الكهربائية ذات التكلفة المناسبة فضلاً عن وجود استعدادات أوروبية الماني للمساهمة في تكاليف التوجه لتوليد الكهرباء المعتمدة على الطاقة الشمسية ووجود استعداد الماني لشراء فائض تلك الطاقة والمعونة في توفير وسيلة النقل.

**التجربة الألمانية**  
احتلت ألمانيا المركز الأول في العالم محققة ٥٧٪ من إنتاجها المحلي في الكهرباء، من الطاقة الضوئية تأتي بعدها اليابان محققة ٢٠٪ والولايات المتحدة محققة ٧٪ باقي الدول الأوروبية مجتمعة محققة ٦٪ وباقي دول العالم ١٠٪.

ويؤكد أن هناك وسائل تحقق هذا النجاح ضمن خطة بدأتها ألمانيا عام ٢٠٠٢ وخلال الثلاث سنوات التالية منها تشجيع المواطن العادي على توليد الكهرباء على أسطح المنازل بمشروع سمي في مرحلته الأولى ١٠ آلاف سطح منزل منتج للكهرباء وإصدار تشريع يسمح للمواطن ببيع الكهرباء المولدة على أسطح المنازل ومن المحطات الأرضية في الشبكات واقتضاء مقابل مادي عن ذلك وإتمام ربط ٩١٪ من هذه المصادر المنزلية التابعة للأفراد بشبكة الكهرباء الرئيسية كمصدر تغذية للشبكة.

ويوضح أنه تم إنشاء مؤسسة في ألمانيا تحت إشراف حكومي وظيفتها توفير وتركيب خلايا وأنظمة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وتسيط الثمن على سبع سنوات تقتضي قيمتها من المواطن خصماً من قيمة الطاقة المولدة التي يتم ضخها في الشبكة، ليتمتع المواطن بعد السداد بكامل قيمة الطاقة المولدة عن طريقه والتي يتم ضخها في الشبكة. وفردت الحكومة الألمانية ميزة سداد دعم مادي لشراء طاقة الكهرباء المتولدة عن الطاقة الشمسية التي يتم ضخها في الشبكة بنحو ٥٧٪ بالنسبة للأنظمة المقامة على أسطح المنازل ونحو ٤٥,٧٪ بالنسبة للأنظمة المقامة على الأرض ويعتبر هذا الدعم دعماً مؤقتاً يتوقف العمل به بعد اقتضاء سداد قيمة هذه المعدات المحددة بسبع سنوات تكون فيها الأصول

المرتبعة الثانية بنسبة ٢٠٪ من السوق العالمية بمعدل ٢٩٢ ميجاوات ساعة- الولايات المتحدة ٧٪- باقي دول أوروبا ٦٪ ثم باقي دول العالم ٨٠٪. وواكب ذلك زيادة كبيرة في إنتاج الخلايا الشمسية من ١١٤٦ ميجاوات ساعة عام ٢٠٠٤ إلى ١٦٥٥ ميجاوات ساعة عام ٢٠٠٥. وقد سمحت اليابان بحوالي ٤٦٪ من هذا الإنتاج بينما أسهمت أوروبا بحوالي ٢٨٪ منه.

وعلى الرغم من أن العقد الأخير شهد توسعاً غير مسبوقاً في استخدام الطاقة الشمسية في دول مثل ألمانيا واليابان والولايات المتحدة، إلا أن التقدم السريع في استخدام الطاقة الشمسية لا زال أقل كثيراً من الطموحات المعقودة عليها.

وأوردت دراسة لوزارة الطاقة الأمريكية عام ١٩٩٨ أن الطاقة الشمسية تصنف بالتغير سواء خلال اليوم الواحد أو حسب فصول السنة، الأمر الذي يؤدي إلى رفع تكلفة استخدام الأنظمة الشمسية للحصول على خدمة منتظمة في بعض الدول.

ويشير د. رياض أن نصيب مصر من استخدامات الطاقة المتجددة والمتولدة من طاقة الرياح لا يتعدى ١٪ من الطاقة الكهرومائية الأخرى في مصر، فمناطق الزعفران تبلغ قدرتها الحالية ٦٢ ميجاوات، ويستهدف الوصول بإجمالي قدرتها إلى ٦٠٠ ميجاوات كل ثلاث سنوات ومطلوب استغلال المنطقة الواقعة على ساحل البحر الأحمر من الزعفران إلى سفاجا حيث أن سرعة الرياح بهذه المنطقة من أعلى المعدلات العالية (تصل إلى ١٠ م/ث) في حين لا تزيد سرعة الرياح على ساحل البحر المتوسط من مرسى مطروح إلى برج العرب عن قيمة متوسطة ٥,٥ متر/ثانية وهي تصل أيضاً لتوليد الطاقة الكهرومائية وإقامة مشروعات مزارع رياح كبرى بالساحل الشمالي لتوليد نحو ٢٠ ألف ميجاوات ويتطلب تحقيق ذلك وضع خطة لتوليد ٥٠٠ ميجاوات كل ثلاث سنوات وبذا التوجه لزيادة معدل الكهرومائية المولدة بالرياح إلى ١١٠٠ ميجاوات كل ٢ سنوات.

ويؤكّد أن إنتاج مصر من الطاقة الكهرومائية وصل إلى نحو ١٤,٦٥٩ مليار كيلو وات ساعة عام ٢٠٠٠/٩٩ وهي تمثل حوالي ٢٠٪ من إنتاج الكهرباء تم استغلال أغلب مصادر الطاقة المائية في السد العالي وخزان أسوان وتجع حمادي ويبقى فقط بعض المساقط الصغيرة على القنطرة بطول النيل.

وبالنسبة للطاقة النووية يوضح د. رياض أنها لا تولد إنبعاثات كربونية وتؤكد بيانات قطاع الكهرباء في مصر حاجته إلى بناء محطات توليد تصل قدرتها إلى ١٢٠٠ ميجاوات سنوياً لمواجهة الزيادة في الطلب على الكهرباء والتي ترتفع بنسبة ٧٪ كل عام وبالتالي ضرورة بناء محطات توليد

ومن ناحية أخرى فإن مشروع محطة الكريما (وهي محطة شمسية/حرارية يجري إنشاؤها حالياً) ستكون ذات قدرة لا تتعدى ١٥٠ ميجاوات والتي تدخل الخدمة في ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وإذا أضفنا إلى ذلك الطاقة المخططة والتي تبلغ ٦٠٠ ميجاوات من المحطة الشمسية/الحرارية في برج العرب فإن الناتج المتواضع مع سنة ٢٠٢٢ لن يتعدى نسبة ١,٦٤٪ من إجمالي الطاقة المولدة.

هذا الأمر في حد ذاته يعنى أن خطة مصر في توفير الطاقة المستقبلية حتى عام ٢٠٢٢ تتسم بتواضع نسبة اعتمادها على الطاقة النظيفة والمتجددة بما يقرب من حالة عدم الإدراج بالخطة ويخلو الخطة من أي إشارة لنشاط توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية الضوئية.

ويؤكد الدكتور رياض أن تكنولوجيا الوقود الاحفوري-وهي الأكثر استخداماً في مصر-والأكثر تلوثاً للبيئة يمثل خطورة على صحة الإنسان وكذا على الثروات الحيوانية والنباتية.

ويقول إن العالم يتجه حالياً لفرص ضرائب توجه حصيلتها لصندوق دولي تفرض على عمليات توليد الطاقة المسببة للانبعاثات الحرارية ستفرض على الدول بدون استثناء ليمتد أثرها على الأفراد والمنشآت مما سيؤدي من أسعار الطاقة ذات الانبعاثات الحرارية من آلات الاحتراق الداخلي أي محركات الديزل والبنزين والذي سيتمد أثرها إلى السيارات والبواخر والطائرات وبالطبع مولدات محطات توليد الكهرباء التقليدية.

وتؤكد الإحصائيات الصادرة عن اتحاد صناعات الفوتوفولطايد بأوروبا عام ٢٠٠٥ أن البيانات الخاصة بمنشآت الطاقة الشمسية تتطور بصورة متزايدة من سنة إلى أخرى حتى أنها بلغت ١٤٦٠ ميجاوات عام ٢٠٠٥.

وحققت ألمانيا نمواً سنوياً متميزاً في هذا المجال جعلها تحتل المرتبة الأولى بين دول العالم على الإطلاق محققة نسبة زيادة ٢٤٪ عام ٢٠٠٥ جعلها تصل إلى ٥٧٪ (٢٣٧ ميجاوات ساعة) من إجمالي إنتاج السوق العالمية لتوليد هذه النوعية من الطاقة وتأتي اليابان في

نوع محطة التوليد	الكلفة طيناً لبيانات عام 1998	الكلفة طيناً لسجلات عام 2007
محطة تستخدم البترول	5.5	11.0
محطة تستخدم الغاز الطبيعي	4.2	8.6
محطة تستخدم الفحم	4.2	8.5
محطة تستخدم الطاقة النووية	3.0	4.5
محطة تستخدم طاقة الرياح	6.8	6.8
محطة تستخدم الطاقة الشمسية الضوئية	27.4	13.8
محطة تستخدم الطاقة الشمسية الحرارية	21.0	11.5

جدول من اعداد رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني

الراسمالية قد تم استهلاكها بالكامل.

**تجربة شخصية**  
ويقول عبدالله حلمي عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الكيماوية إن المستثمرين مع ارتفاع أسعار الطاقة بدأوا في البحث عن بدائل أخرى للطاقة.

ويوضح أنني لي تجربة شخصية في ذلك حيث قمت بالاتصال بشركة ألمانية متخصصة في الطاقة البديلة خاصة الطاقة المولدة من الرياح وحصلنا من هيئة الأرصاد الجوية على جميع المعلومات والتقارير الخاصة بقوة الرياح على مدار السنة لكن الشركة الألمانية أكدت لنا قوة الرياح بمدينة العاشر من رمضان والتي قصدت إنشاء وحدات الطاقة البديلة بها حيث توجد مجموعة شركاتي ولم أكتف برأي الشركة الألمانية حيث قمت بالاتصال بشركة في الدنمارك حيث أكدت لنا أنها لديها تكنولوجيا متقدمة يمكن أن تعمل على قوة الرياح الموجودة بمدينة العاشر من رمضان.

ويقول إننا في حال نجاحنا في هذه التجربة بالعاشر من رمضان سنكون أضفنا شيئاً هاماً بالنسبة للصناعة لأن الطاقة أصبحت أحد أهم المميزات الأساسية الجاذبة للاستثمار فضلاً عن أننا بمصر لدينا مقومات كبيرة في إنتاج الطاقة البديلة سواء من طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية وهو ما يضعنا في موقع ريادي بين الدول المنتجة للطاقة البديلة.

ومن جانبه يقول الدكتور أسامة السعيد رئيس مجلس إدارة شركة الثروة المعدنية وخبير صناعة الطاقة أن حجم الطاقة بمصر يصل إلى نحو ٢٤ ألف ميجاوات فيما يزداد الطلب على الكهرباء سنوياً بنحو مابين ٠,٠٩ إلى ٠,٩ ميجا.

ويوضح أن مشكلتنا في مصر كانت تتمثل في نوع الموديل المستخدم في المحطة التي تستخدم الطاقة مشيراً إلى أن الاستثمار في هذا المجال من الاستثمارات المرحة جداً لأن زيون الكهرباء موجود وليس هناك ثمة أي مشكلة في تسويتها كما أننا يمكن أن نعظم الاستفادة من الشبكة الأوروبية الموحدة التي انضمنا إليها مشيراً إلى أن إنتاج الكهرباء من البدائل الجديدة يعتمد على الغاز لذلك لأن وإن تعتمد على حلقة الرياح حتى نقل الطلب على الغاز وبالتالي تكون قد أنتجت كافة بديلة متجددة عن البدائل التقليدية.

ويضيف أن منطقة الزعفران تصل سرعة الرياح بها إلى نحو متر واحد لكل ثانية وهي من أعلى سرعات الرياح على مستوى العالم.

ويقول أنه يجري التفكير حالياً لإنشاء محطة تحلية مياه في منطقة جبل عتاقة بالسويس ويتم رفع المياه لأعلى تم تنزل من فوق الجبل على توريينات من خلال دائرة مغلقة «أي تغذي نفسها بالطاقة» وبالتالي تستطيع توليد كهرباء من طاقة هذا المشروع من سيكون من أكبر المشروعات بمصر لتوليد الطاقة فضلاً عن أنه سيحدث طرف كبيرة في مجال توليد الطاقة البديلة ويعد ذلك يتم إضافة هذه الطاقة إلى الشبكة الكهربائية.

ويقول الدكتور أمين مبارك أستاذ الهندسة بجامعة القاهرة ورئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب سابقاً أننا نحتاج إلى قانون لتنظيم عملية توليد الطاقة البديلة خاصة وأن على الإعداد لقانون ينظم الطاقة حيث ينظم عملية ضخ الطاقة المولدة من الرياح أو المصادر الأخرى على الشبكة وكيفية السحب من الشبكة الكهربائية.

ويوضح أن الوضع الحالي لا يضع الرؤية كاملة أمام المستثمرين الذين يرغبون في الدخول في هذا المجال لأن المستثمرين إذا قاموا ببيع الطاقة حالياً في الوقت الحالي سيضخونها بسعر منخفض وإذا قاموا بسحبها سيتم محاسبتهم عليها بسعر مرتفع ويؤكد أن القانون الجديد سيضع الضوابط كاملة من حيث تسعير الطاقة المولدة من المصادر الأخرى وكيفية محاسبة المستثمرين عليها.

ويشير إلى أن المجلس الأعلى للطاقة يؤكد أن المرحلة المقبلة تتطلب إنتاج ١٠ ميجاوات من الكهرباء عن طريق الرياح الأمر الذي يفتح المجال بل ويجذب المستثمرين لدخول في هذه الصناعة الواعدة.

وترى الدكتورة منى البرادعي المدير التنفيذي للمجلس المصري للتأمين بعد الارتقاعات للتلاحق في أسعار الطاقة شجع على الاتجاه نحو إنتاج «النفط البديل» الذي يشمل كل أنواع الطاقة البديلة. وتشير إلى أن التوسع في إنتاج الطاقة البديلة كان في مراحل سابقة غير ذي جدوى. ومع ما تشهده الساحة عالمياً من حرباً ضروساً على الطاقة بدأ التوجه إلى إنتاج الطاقة من مصادر بديلة أهمها الرياح والطاقة الشمسية.

وتضيف أن مصر تتمتع بوفرة كبيرة في هذا المجال خاصة وأن لدينا طاقة شمسية هائلة مقارنة بدول أخرى فضلاً عن طاقة الرياح.

■ **سالم وهبي**  
■ **محمد حماد**